

## مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية

### بيان

٨ أكتوبر ٢٠١٥

١- نحن وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية عقدنا اجتماعنا الرابع والتسعين في ليمّا، بيرو بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠١٥ برئاسة السيد آلان بيفاني المدير العام لوزارة المالية اللبنانية؛ وتولى منصب النائب الأول للرئيس السيد موريسيو كارديناس، وزير المالية والائتمان العام في كولومبيا؛ بينما تولى منصب النائب الثاني السيد سفيان أحمد، وزير المالية والتنمية الاقتصادية في إثيوبيا.

### الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

٢- يشهد الاقتصاد العالمي نمواً أضعف مما كان متوقعا وقت انعقاد اجتماعنا السابق. فلا تزال الأسواق الصاعدة والبلدان النامية هي المحركات الرئيسية للنمو العالمي، رغم أن بعضها يشهد تباطؤاً في النشاط الاقتصادي. فقد ارتفعت مخاطر التطورات السلبية في العديد من بلدان مجموعتنا، بما في ذلك ضيق الأوضاع المالية، وانخفاض التدفقات الرأسمالية، والانخفاض المزمّن في أسعار السلع الأولية. وفي هذا السياق، ندعو إلى اتباع سياسة فعالة ووفق تسلسل مدروس مع توخي الدقة الكافية في إبلاغها للجمهور للوقاية من مخاطر انعدام الاستقرار المالي المحتملة، بما في ذلك الناجمة عن عودة السياسة النقدية الأمريكية إلى أوضاعها الطبيعية. ونؤكد أهمية تصميم سلة لحقوق السحب الخاصة تكون أكثر احتواءً وتنتقل إلى استكمال صندوق النقد الدولي عمله المعني بأسلوب التقييم في ظل تغير الأوزان الاقتصادية مؤخرًا في التدفقات التجارية والمالية العالمية.

٣- وفي ظل أجواء عدم اليقين وازدياد التقلبات، يجب أن نواصل وضع أسس قوية للنمو مع معالجة مشكلات البطالة والفقر وعدم المساواة. وينبغي أن تكون إحدى الأولويات تعزيز شبكات الأمان المالي العالمية لضمان توافر السيولة الكافية في وقت الحاجة، وندعو المؤسسات المالية الدولية إلى تكثيف جهودها في هذا المجال. ونقر بأهمية دور الترتيبات الإقليمية والثنائية ومتعددة الأطراف التي يمكن أن تقدم تمويلاً وقائياً تكميلياً لمساعدة البلدان في مواجهة الصدمات المحتملة.

٤- وقد تأثرت الأسواق الصاعدة والبلدان النامية أكثر من غيرها بتدفقات اللاجئين وأعداد السكان النازحين داخليا لأسباب منها الإرهاب والصراعات. ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم القوي وفي الوقت المناسب للتخفيف من هذه الآثار، وإلى تعزيز هذا الدعم، بما في ذلك من خلال التمويل بالشروط الميسرة من المؤسسات المالية الدولية. وبشكل أعم، نواصل دعوة صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي إلى تعزيز دعمهما للبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

## تمويل خطة عمل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٥- نعرب عن ترحيبنا بخطة عمل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبأهداف التنمية المستدامة، التي تركز بقوة على القضاء على الفقر بكافة أشكاله وأبعاده وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - بطريقة متوازنة ومتكاملة. ونرحب أيضا بخطة عمل أديس أبابا المعنية بتمويل التنمية. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة سيكون من المهم وضع الأسس اللازمة لتحقيق نمو قوي واحتوائي وقابل للاستمرار من خلال الاستثمار في الموارد البشرية، ودعم المؤسسات العامة الفعالة، والاستثمار في البنية التحتية القابلة للاستمرار، ووضع أطر وأساسيات قوية للسياسات الاقتصادية.

٦- ونؤكد أهمية شعور البلدان بملكية السياسات وبدورها القيادي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لكن يجب أن تركز خطة العمل على وسائل تنفيذ موثوقة وشراكة عالمية نشطة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسوف يقتضي تحقيق أهداف التنمية تعبئة التمويل المستمر ومحدد المسار من المصادر المتعددة. ولتحقيق هذه الغاية، ندعو إلى زيادة الدعم من المؤسسات المالية الدولية، مع الاستناد إلى أسلوب التعلم من النظراء. ونذكر طبيعة مبادرات صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لدعم تنفيذ وتمويل خطة عمل عام ٢٠٣٠، اتساقا مع الأولويات الفُطرية. ونحث الإدارة العليا في المؤسسات على وضع خطة عمل واضحة لمساعدة البلدان في تنفيذ هذه الخطة المتشابهة. وندعو أيضا إلى تعزيز جهود مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتشجيع التمويل الخاص.

٧- ونؤكد الحاجة الماسة لزيادة الاستثمارات في البنية التحتية من حيث الكم والجودة بغية دعم النمو، والمساهمة في الحد من الفقر، وتعزيز صلابة البيئة. وهناك ضرورة لبذل الجهود من القطاعين العام والخاص، على المستويين الفُطري والدولي، نظرا للقصور الشديد في البنية التحتية والاحتياجات التمويلية الكبيرة. وندعو بنوك التنمية متعددة الأطراف لتعزيز دورها في دعم تنمية البنية التحتية وتمويلها، بما في ذلك على المستوى الإقليمي. وندعو كذلك مؤسسات التمويل الدولية إلى دعم البلدان النامية في زيادة فرص حصولها على التمويل الخارجي لمشروعات البنية التحتية مع الحفاظ على استمرارية قدرتها على تحمل الديون. ونتطلع إلى تفعيل دور البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وبنك التنمية الجديد.

٨- ولتحسين قدرة بنوك التنمية متعددة الأطراف على تمويل الاستثمارات في البنية التحتية ودعم التنمية، فإننا ندعو هذه البنوك إلى ضمان توافر المستويات الكافية لديها من رؤوس الأموال والوصول إلى المستوى الأمثل في ميزانياتها العمومية مع الحفاظ على النزاهة المالية. وفي هذا السياق، ندعو أيضا إلى بذل مزيد من الجهود ومواصلة الحوار للتأكد من أن المنهجيات التي تستخدمها هيئات التصنيف الائتماني في قياس القوة المالية لبنوك التنمية متعددة الأطراف، وهي أساس تصنيفاتها الائتمانية، تراعي الخصائص المميزة لهذه البنوك وتضع التقييم السليم للمخاطر المحيطة بها.

٩- وسوف تظل الموارد الميسرة مصدرا مهما لتمويل التنمية في البلدان منخفضة الدخل. ويجب أن يظل من أهم الأولويات الوفاء بالالتزامات القائمة التي تعهدت بها الاقتصادات المتقدمة وضمن تحقيق أفضل أثر تمويلي للمساعدات الإنمائية الرسمية. ونحيط علما بما جاء في الاقتراح المقدم من مجموعة البنك الدولي للاستفادة من الموارد الحالية للمؤسسة الدولية للتنمية ("أيدا") لكننا نؤكد على ضرورة الحفاظ على تجديدها المنتظم ودرجة التيسير التي تمنحها

باعتبارهما من العناصر الأساسية لنشاط هذه المؤسسة. ولا ينبغي لهذا الإجراء أن يؤثر سلباً على صوت ومشاركة البلدان النامية في نظام حوكمة مجموعة البنك الدولي. وسوف تسهم زيادة مشاركة البلدان النامية في وضع السياسات في ضمان تحقيق الأثر التنموي الذي يسترشد بالخبرة في استخدام موارد المؤسسة الدولية للتنمية. ونرحب أيضاً بمراجعة سياسة المؤسسة الدولية للتنمية ("أيدا") للإقراض بشروط غير ميسرة للبلدان منخفضة الدخل، بغرض زيادة مرونة نفاذ هذه البلدان إلى الأسواق المالية. ونتطلع إلى مراجعة إطار الصندوق والبنك الدولي لتقييمات استمرارية تحمل الدين. كذلك نحث المجتمع الدولي على التعاون مع البلدان النامية الصغيرة والمعرضة لمخاطر تغير المناخ في إيجاد حلول لزيادة قدرتها على الاستمرار في تحمل ديونها، بما في ذلك من خلال تعزيز فرص حصولها على التمويل بالشروط الميسرة.

١٠- ونشعر بالقلق إزاء الآثار السلبية للتدفقات المالية غير المشروعة، وممارسات التحايل الضريبي الضارة وخاصة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، على استمرارية أوضاع المالية العامة، لا سيما في البلدان الإفريقية. ونعتبر سياسات مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة ضرورية لزيادة الإيرادات ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تمثياً مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه في خطة عمل أديس أبابا. وقد أصبحت هذه السياسات أكثر إلحاحاً في ظل عدم اليقين بشأن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في المستقبل والاستثمارات اللازمة لدعم جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥. ونرحب بعمل الصندوق والبنك الدولي المقترح لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وكذلك التزامهما بمساعدة البلدان على بناء قدراتها على تطوير السياسات والممارسات المحلية المتبعة للحد من هذه التدفقات. وبعد التعاون الضريبي الدولي عنصراً ضرورياً مكملاً لجهودنا المبذولة لتعبئة الموارد المحلية. وندعو لمشاركة البلدان النامية على قدم المساواة في تنفيذ مشروع مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تآكل القواعد الضريبية ونقل الأرباح" ومبادرة " تبادل المعلومات التلقائي". ونرحب بالتزام صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي بتعميق الحوار مع البلدان النامية والمساعدة على زيادة وصول صوتها بشأن قضايا الضرائب الدولية. ونرحب أيضاً بجهود اللجنة الضريبية للأمم المتحدة من أجل تشجيع الحوار بين السلطات الضريبية في جميع أنحاء العالم. كذلك يمثل استرداد الأصول وإعادة الأموال إلى موطنها الأصلي أحد العناصر المهمة في التعاون العالمي.

١١- ونشعر بالقلق إزاء النتائج غير المقصودة لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتأثيرها على سلوك البنوك في إزالة المخاطر وفقدان العلاقات مع البنوك المراسلة في كثير من البلدان النامية. وندعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجلس الاستقرار المالي إلى وضع إرشادات ملائمة لسلامة تنفيذ المنهج القائم على تقييم المخاطر بدلاً من محاولة تجنب مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق إجراءات التصفية بالجملة لفئات بأكملها من العملاء باعتبارها نهج إزالة المخاطر، الذي يسهم في الإقصاء المالي.

١٢- وحتى يمكن التصدي لمحفزات السلوك الانتشاقى التي تضعف بشدة إجراءات إعادة هيكلة الديون السيادية، نقر بالخطوات الإيجابية المتمثلة في التقدم المستمر فيما يتعلق بالبنود التعاقدية لإصدار سندات الدين وكذلك صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً بشأن المبادئ الأساسية لإجراءات إعادة هيكلة الديون السيادية. وأيضاً نشجع مُصدري السندات السيادية على إدراج شروط الإجراء الجماعي المعززة وشروط المساواة المعدلة في السندات السيادية.

١٣- ونتطلع إلى نتائج مؤتمر الأطراف (الاجتماع الحادي والعشرون) لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونؤكد أهمية إدراج الاستمرارية البيئية ضمن استراتيجيات النمو والتنمية، مع احترام مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتميزة.

### حوكمة وإصلاح المؤسسات المالية الدولية

١٤- نؤكد مجددا شعورنا العميق بخيبة الأمل إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ الإصلاحات التي تم الاتفاق في عام ٢٠١٠ على إجرائها في نظام الحصص والحوكمة بالصندوق، ونحث الولايات المتحدة بقوة على استكمال إجراءات المصادقة عليها. ولا تزال هذه المسألة عقبة مؤثرة على مصادقية الصندوق وشرعيته وفعاليتها، وقد تسببت في تأخير طويل للالتزامات الآجلة، وهي وضع صيغة جديدة للحصص وإجراء المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص. ولا يزال تنفيذ إصلاحات عام ٢٠١٠ أولويتنا الأساسية. ومع ذلك، نعتقد أن صدور قرار يفصل إصلاح الحصص عن التعديل المعني بإصلاح المجلس التنفيذي، وهو ذلك العنصر ضمن إصلاحات عام ٢٠١٠ الذي يتطلب مصادقة الكونغرس الأمريكي، يمكن أن يكون الخيار المفضل إلى أن يتحقق ذلك، حيث يؤدي إلى زيادة موارد الصندوق كما يحقق الاتساق بين الحصص لكي تعبر عن الوزن الاقتصادي الأكبر الذي اكتسبته بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. والخيار البديل، وهو إجراء زيادات مخصصة مؤقتة، يمكنه تحقيق تقدم كبير، إذا صُمم بالشكل الملائم، نحو إحداث تحولات في التمثيل بمقتضى إصلاحات ٢٠١٠، رغم أنه لن يؤدي إلى زيادة تذكر في موارد الصندوق من حصص العضوية. ومن الضروري تصميم التدابير المؤقتة على نحو لا يسمح لها بخفض الحوافز الدافعة إلى استكمال المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص.

١٥- ونحث بقوة على بدء المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص، بما في ذلك وضع صيغة جديدة للحصص، دون مزيد من التأخير، حتى نتمكن من الالتزام بالموعد النهائي في ديسمبر ٢٠١٥، حسبما تنص اتفاقية تأسيس الصندوق. ونحث على إجراء إصلاحات لنظام الحصص في صندوق النقد الدولي يكون من شأنها حماية أنصبة البلدان منخفضة الدخل. ونكرر دعوتنا القائمة منذ وقت طويل لإضافة مقعد ثالث لإفريقيا جنوب الصحراء في المجلس التنفيذي بالصندوق، على ألا يأتي هذا على حساب المقاعد الأخرى التي تشغلها بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

١٦- ونحيط علما بمراجعة حصص المساهمين في البنك الدولي لعام ٢٠١٥، بما في ذلك خارطة الطريق المقترحة. وندعو إلى وضع اتفاقية حديثة بشأن صيغة ديناميكية لتعديل نسب المساهمة في المستقبل ونؤكد أن هذه الصيغة يجب أن تحقق زيادة ملموسة في القوة التصويتية للبلدان النامية وأن تتحرك نحو تحقيق قوة تصويتية عادلة، مع حماية القوة التصويتية للبلدان الفقيرة الصغرى. ومن خلال مراجعة حصص المساهمين، ندعو أيضا إلى تعزيز استجابة مجموعة البنك الدولي للبلدان النامية وزيادة صوت وتمثيل البلدان النامية في المجلس التنفيذي للبنك الدولي.

١٧- ونحيط علما بالجهود الجارية لمراجعة إطار الضمانات الوقائية في البنك الدولي. ونؤكد أن هذا الإطار يفترض فيه تعزيز أهمية استخدام نظم البلدان وتقديم حلول فعالة لمخاوف البلدان المقترضة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي عند إجراء المشاورات مراعاة إمكانية تطبيق المعايير وانعكاساتها من حيث التكلفة والوقت. وندعو البنك الدولي إلى تخصيص الموارد اللازمة للمساعدة في بناء قدرات البلدان على تنفيذ إطار الضمانات الوقائية القادم. ونرحب بالمبادئ التوجيهية

الجديدة للمشتريات الصادرة عن البنك وندعو مجموعة البنك الدولي إلى بناء القدرات في البلدان التي يتعامل معها لدعم تنفيذ المبادئ التوجيهية.

١٨- وأخيراً، نكرر دعوتنا إلى بذل الجهود الملموسة لزيادة تمثيل مواطني المناطق والبلدان الأقل تمثيلاً عن طريق توظيفهم ودعم تدرجهم الوظيفي بغية تحقيق مستوى التمثيل الإقليمي المتوازن في مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ونؤكد مجدداً أهمية تنوع الموارد البشرية وتحقيق التوازن بين الجنسين على كافة المستويات، بما في ذلك تنوع المؤسسات التعليمية والخلفيات والخبرات.

#### مسائل أخرى

١٩- نتوجه بالشكر إلى لبنان لرئاستها المجموعة ونرحب بكلومبيا بوصفها الرئيس القادم للمجموعة. ونرحب كذلك بسري لانكا في منصب النائب الثاني. ومن المتوقع عقد الاجتماع القادم لوزراء مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ١٤ إبريل ٢٠١٦ في واشنطن العاصمة.

## قائمة المشاركين<sup>١</sup>

عقد وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية اجتماعهم الرابع والتسعين في ليما بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠١٥ برئاسة السيد آلان بيفاني المدير العام لوزارة المالية اللبنانية؛ وتولى منصب النائب الأول للرئيس السيد موريسيو كارديناس، وزير المالية والائتمان العام في كولومبيا؛ بينما تولى منصب النائب الثاني السيد سفيان أحمد، وزير المالية والتنمية الاقتصادية في إثيوبيا.

وقبل هذا الاجتماع الوزاري، عُقد الاجتماع السادس بعد المئة لمندوبي مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠١٥، برئاسة السيد آلان بيفاني المدير العام لوزارة المالية اللبنانية.

**المجموعة الإفريقية:** عبد الرحمن بن خلفه، الجزائر؛ نيالي كبا، كوت ديفوار؛ موتومبو موانا نيمبو، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ حازم الببلاوي، مصر؛ تيكليولد أتنافو، إثيوبيا؛ ريجيس إميونغولت، غابون؛ هنري وامبا، غانا؛ دانييل نوابيا، نيجيريا؛ انلانلا نيني، جنوب إفريقيا.

**المجموعة الآسيوية:** آرون جايتلي، الهند؛ غلام علي كمياب، جمهورية إيران الإسلامية؛ وسيم منصور، لبنان؛ أشرف واثرا، باكستان؛ سيزار بوريسيمما، الفلبين؛ رافي كارونانايان، سري لانكا؛ مايا الشويري، الجمهورية العربية السورية.

**مجموعة أمريكا اللاتينية:** اكسل كيسيلوف، الأرجنتين؛ أنتونيو سيلفيرا، البرازيل؛ زمينا كادينا، كولومبيا؛ أوسكار مونتيروسو، غواتيمالا؛ رودريغو تورنت، المكسيك؛ خوليو فيلاردي، بيرو؛ ساندر فريرز، ترينيداد وتوباغو؛ لويس ريفيرو، فنزويلا.

**المراقبون:** عبد الرحمن الحميضي، صندوق النقد العربي؛ شاولين يان، الصين؛ هوزيه مانويل سالازار، منظمة العمل الدولية؛ سافاس ألباي، البنك الإسلامي للتنمية؛ عبد الرحيم بوعزه، المغرب؛ سليمان الحريش، صندوق أوبك للتنمية الدولية؛ حجة الله غانمي فرد، منظمة أوبك؛ محمد الزين، المملكة العربية السعودية؛ أليكساندر تريبيلكوف، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة؛ إينس بوسنتيلو، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للأمم المتحدة؛ ديودات مهراج، الكومنولث.

**ضيوف الشرف:** كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي؛ جيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين: ماريلو أوي، ناتاليا سببر، شيكاو زو، لانا بليك

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين، صندوق النقد الدولي: ماريا غويرا برادفورد، داليل بندورو

<sup>١</sup> حسب الحضور على طاولة المناقشات.